الأمم المتحدة S/2011/811

مجلس الأمن

Distr.: General
30 December 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – وافق مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661)، على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب) لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلب مني أن أقدم كل ستة أشهر تقريرا عن مدى تنفيذ المكتب لولايته المنقحة. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢ – ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عما طرأ في غرب أفريقيا من مستجدات سواء على الصعيد الوطني، أو الشامل لعدة قطاعات، أو عبر الحدود، ويوجز ما اضطلع به المكتب من أنشطة تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وإذكاء الوعي بشأن التهديدات والتحديات الناشئة للسلام والاستقرار الإقليميين. ويعرض أيضا جهود المكتب الرامية إلى تعزيز التآزر على المستوى دون الإقليمي بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو.

ثانيا – المستجدات والاتجاهات في غرب أفريقيا

ألف – الاتجاهات السياسية

٣ – انطوت المستجدات التي طرأت في غرب أفريقيا، منذ تقريري السابق، على تحديات وفرص في آن واحد. وفي هذا الصدد، مع أن التوترات والمخاطر المرتبطة بالانتخابات ظلت تشكل مصدر قلق في بلدان مثل السنغال وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا، لم تحدث انتكاسات أو أزمات كبرى في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وإعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، الذي أُقرَّ خلال المؤتمر الإقليمي الذي نظمه

الرجاء إعادة استعمال الورق

المكتب في برايا، الرأس الأخضر، من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، أتاح فرصة جديدة لبلدان المنطقة دون الإقليمية لإعادة تأكيد التزامها بالبروتوكول التكميلي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد الذي اعتُمد في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفضلا عن ذلك، اضطلعت منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا بدور نشط في نشر التوصيات الواردة في إعلان برايا، معززة بذلك جهود الدعوة لاحترام الحقوق السياسية وإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية في جو يسوده السلام.

٤ - وفي الوقت نفسه، شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض زيادة في التهديدات العابرة للحدود والهيكلية التي تستهدف استقرار المنطقة دون الإقليمية. وتواصلت الآثار السلبية للتراع في ليبيا وللأزمة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني والأمني في البلدان الواقعة في منطقة الساحل ومنطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية. ومما أسهم أيضا في زيادة انعدام الأمن في غرب أفريقيا تصاعد هجمات القرصنة في خليج غينيا، والآثار السلبية التي عانت منها عدة بلدان بسبب الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

باء - الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

٥ - وظلت اقتصادات عدة بلدان في غرب أفريقيا مرنة رغم الأزمة المالية العالمية، ويعزى ذلك جزئيا إلى جهود الإصلاح في مجال الاقتصاد الكلي. وذكر صندوق النقد الدولي أن غرب أفريقيا سيسجل معدل نمو اقتصادي عام يبلغ ٥ في المائة تقريبا في عام ٢٠١١. ومع ذلك، يمكن أن يبدأ هذا المعدل العام في الانخفاض نتيجة لتزايد انعدام الأمن الغذائي وطول أمد الأزمة المالية الدولية.

٦ - وتظل التوقعات الاقتصادية للمنطقة مرتبطة أيضا ارتباطا وثيقا بالظروف البيئية. فنتيجة لتأخر هطول الأمطار خلال موسمها لهذا العام وانخفاض كميتها عن المستوى المتوسط، يُتوقع أن تقل محاصيل الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ عما كانت عليه في العام الماضي، وبخاصة في بلدان منطقة الساحل. ومع ذلك، فإن محاصيل الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ ستظل ضمن المعدل العام للسنوات الخمس الماضية.

٧ - وأثّرت الحالة الإنسانية المتدهورة على الصعيد الإقليمي نتيجة لأزمتي كوت ديفوار وليبيا تأثيرا خطيرا في الأمن الغذائي. ففي منطقة الساحل، أدى تدفق أعداد كبيرة من العمال المهاجرين العائدين، ولا سيما في بوركينا فاسو وتشاد وغانا ومالي والنيجر، إلى حرمان آلاف الأسر من التحويلات المالية مع فرض عبء اقتصادي في الوقت نفسه على المجتمعات المحلية لأولئك العائدين. وأدى انخفاض الدخل، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية،

والانخفاض المتوقع في إنتاج الغذاء والأعلاف خلال الموسم الزراعي ٢٠١١-٢٠١٢، إلى زيادة تفاقم انعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان. وفي هذا الصدد، وجّه رؤساء بوركينا فاسو ومالي والنيجر خلال اجتماع قمة لرؤساء الدول عقد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في نيامي، نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم مساعدة إنسانية طارئة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان.

٨ - وفي المنطقة دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو، عانى أيضا من انعدام الأمن الغذائي الإيفواريون اللاجئون في البلدان المجاورة، والمشردون داخليا في كوت ديفوار. وفي شرق ليبريا، الذي يستضيف أكثر من ٨٥ في المائة من اللاجئين الإيفواريين، تشعر المجتمعات المحلية أيضا بتأثير انعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من هذا الوضع، فإن خطة العمل الإنسانية الطارئة من أجل ليبريا - التي تدعو لتوفير موارد لمساعدة ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ متوقع، فضلا عن ٢٥ ٠٠٠ من العائدين ومن رعايا بلدان أخرى - ما زالت تواجه نقصا في التمويل. وتواجه أيضا خطة العمل الإنسانية الطارئة من أجل كوت ديفوار وجيرانها الأربعة (بنن وتوغو وغانا وغينيا) نقصا في التمويل.

جيم - الاتجاهات الأمنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٩ - استمر ضعف نظم سيادة القانون، إلى جانب ارتفاع مستويات الفقر في عدد من بلدان غرب أفريقيا، في تقويض الجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. فالتنظيمات الإجرامية لا تزال تستخدم غرب أفريقيا كنقطة عبور للاتجار بالكوكايين والهيروين، ولإنتاج المخدرات التركيبية، بما في ذلك الميتامفيتامين. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت السلطات في الرأس الأخضر عن ضبط شحنة من الكوكايين يزيد وزنها عن ١,٥ طن.

١٠ - وتصاعد تواتر وشدة أعمال القرصنة في خليج غينيا. وقد أدى تزايد هجمات القراصنة في المنطقة إلى ارتفاع تكاليف التأمين البحري وتسبب في انخفاض كبير في عائدات الجمارك والموانئ التي تتلقاها البلدان الساحلية. وتفاقم هذا الاتجاه خصوصا قبالة ساحل بنن التي تفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة للرد بشكل مناسب على هذا التهديد المتصاعد. وتعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل إعداد مبادرات إقليمية لمكافحة حوادث القرصنة المتزايدة.

١١ - وتواصل تفاقم انعدام الأمن في منطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالاستعراض بسبب عودة عناصر مسلحة من ليبيا إلى بلدانها الأصلية، خصوصا مالي والنيجر. وثمة مخاوف من أن هذه العناصر يمكن أن تحرك توترات سياسية وأمنية كامنة في البلدان المتلقية.

١٢ - وأبدى المشاركون في المؤتمر المعني بالتنمية والأمن في منطقة الساحل، الذي نظمته الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر في العاصمة الجزائرية في ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، والمشاركون في اجتماع رؤساء هيئات أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في أبوجا في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قلقهم بشأن انتشار طائفة من الأسلحة من ليبيا إلى البلدان المجاورة لها، تتراوح من الأسلحة الصغيرة إلى الصواريخ أرض - جو. وثمة تقارير تفيد بأن بعض هذه الأسلحة قد يقع في أيدي جماعات إجرامية وإرهابية عاملة في المنطقة. ونوقشت هذه المسألة أيضا خلال اجتماع رؤساء هيئات أركان الجيش التابعة للجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، الذي عُقد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في مالي.

١٣ - ويصعب على بلدان المنطقة أن تتصدى بمفردها لهذه التحديات الأمنية نظرا لسهولة اختراق الحدود في منطقة الساحل، ووعورة الأرض، إلى جانب محدودية القدرات الأمنية الوطنية لحماية الحدود. وفي هذا السياق تحديدا، طلبت حكومة النيجر مساعدة دولية، ولا سيما في مجال المراقبة الجوية، لتأمين حدودها الشاسعة مع ليبيا.

١٤ - وظل وجود جماعات المقاتلين والمرتزقة المسلحين على طول الحدود بين كوت ديفوار وليبريا يشكل مصدرا خطيرا لعدم الاستقرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتؤدي الهجمات المتكررة التي تنفذها هذه الجماعات على السكان المحليين في المناطق الحدودية إلى تأجيج مناخ من الخوف وانعدام الأمن بين السكان المحليين. وتوجد أيضا مخاوف بشأن وجود مخابئ أسلحة في مواقع نائية على جانبي الحدود يمكن أن تستخدمها هذه الجماعات لزعزعة الاستقرار في أي من البلدين.

١٥ - وظلت الجماعات الإرهابية تشكل تهديدا كبيرا على عدد من البلدان في المنطقة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت سلسلة من الهجمات التي نفذتها مجموعة ''بوكو حرام'' الإرهابية في نيجيريا إلى مقتل أعداد كبيرة من المدنيين، منهم بعض موظفي الأمم المتحدة، وإلى إصابة كثيرين. وكان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نشطا أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ قام بسلسلة من عمليات خطف المواطنين الأجانب في المنطقة. وثمة قلق متزايد أيضا في المنطقة بشأن احتمال وجود صلات بين مجموعة ''بوكو حرام'' وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

دال – الاتجاهات المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

١٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت بعض الدول في المنطقة دون الإقليمية مزيدا من الخطوات للتصديق على ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، ويشكل ذلك مؤشرا إيجابيا على تنامي احترام الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وأودع كل من النيجر وغينيا صك التصديق على الميثاق، فوصل بذلك عدد بلدان غرب أفريقيا التي صدقت عليه إلى خمسة بلدان. ولوحظ أيضا حدوث تطورات مشجعة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب مع إدانة ثلاثة ضباط شرطة في بوركينا فاسو في آب/أغسطس لمسؤوليتهم عن وفاة طالب أثناء وجوده في السجن والشروع في عمليات حوار سياسي ومصالحة وطنية في توغو وغينيا وكوت ديفوار. بيد أن هذه الخطوات التي تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب تحتاج إلى تعزيز من أجل توطيد المكاسب الديمقراطية والسلام المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت أعمال العنف ضد المرأة في عدد من البلدان الواقعة في المنطقة دون الإقليمية.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف – المساعي الحميدة للأمم المتحدة ومهامها الخاصة من أجل منع نشوب النزاعات ووقوع الأزمات

غينيا

١٧ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة السياسية في غينيا متوترة نتيجة لمحاولة الاغتيال التي استهدفت الرئيس ألفا كوندي، وعدم وجود توافق في الآراء بشأن طرائق تنظيم الانتخابات التشريعية والتقدم المحدود المحرز في تنفيذ إطار المصالحة الوطنية. وظل ممثلي الخاص يعمل مع أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين بغية دعم جهود المصالحة الوطنية وتعزيز الشمولية السياسية، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا، وكذلك مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بغينيا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتشكيلة غينيا للجنة بناء السلام ومجموعة أصدقاء غينيا.

١٨ – وفي ١٩ تموز/يوليه، هاجمت مجموعة من المعتدين المسلحين مقر الإقامة الخاص للرئيس. وهذا الهجوم، الذي اعتُقِل في أعقابه عدة أفراد ينتمون إلى القوات المسلحة الغينية، زاد من تفاقم التوترات السياسية في البلاد. وأدان الهجوم بشدة أصحاب المصلحة الوطنيون، والجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وسافر ممثلي الخاص إلى كوناكري

بعد الهجوم ليكرر إدانة الأمم المتحدة له ويقوم، في الوقت ذاته، بدعوة جميع الغينيين مرة أخرى إلى الامتناع عن أي أفعال يمكن أن تقوض التوطيد الجاري للمؤسسات الديمقراطية.

١٩ - وفي تموز/يوليه أيضا، أصدر الرئيس كوندي تعليماته للوزير المكلف بإدارة الإقليم واللامركزية بإشراك جميع الأحزاب السياسية بغية السعي لتحقيق توافق للآراء بشأن التحضير للانتخابات التشريعية. وشملت المسائل التي تحدث انقساما في الطبقة السياسية إدخال تنقيحات على قائمة الناخبين، وإجراء تعداد سكاني جديد، وإصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والتمثيل عن طريق الأحزاب السياسية في الهياكل اللامركزية لهذه اللجنة.

٢٠ - وفي ١٥ آب/أغسطس، عين الرئيس كوندي الإمام الأكبر لكوناكري ورئيس أساقفتها رئيسين مشاركين للجنة المؤقتة للمصالحة الوطنية. ومنذ ذلك الحين، بدأ الرئيسان المشاركان مشاورات على نطاق البلد بهدف التوصل إلى توافق مبدئي للآراء بشأن إطار المصالحة الوطنية في غينيا. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، شارك ممثلي الخاص في جلسة للجنة المؤقتة في كوناكري.

٢١ - وكان إعلان رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ١٥ أيلول/سبتمبر عن إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر سببا في تفاقم التوترات؛ إذ رفض تحالف المعارضة الرئيسي، وهو تحالف الأحزاب السياسية من أجل وضع الصيغة النهائية للمرحلة الانتقالية، التاريخ المعلن، ودعا أعضاءه للمشاركة في مظاهرة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأسفرت هذه المظاهرة عن وقوع ثلاثة قتلى وحدوث عدة إصابات واعتقال عدد من الأشخاص.

٢٢ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، حضر الرئيس كوندي اجتماع تشكيلة غينيا للجنة بناء السلام في نيويورك، الذي اعتمدت التشكيلة خلاله بيانا بالالتزام المتبادل، هو استراتيجية مشتركة لتشجيع المصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز جهود توفير فرص العمل للنساء والشباب في غينيا. وفي اجتماعي مع الرئيس كوندي في نفس اليوم، شجعته على ألا يدخر جهدا في العمل على حل الخلافات بين الجهات الفاعلة السياسية في البلد لكفالة تنظيم انتخابات تشريعية سلمية وذات مصداقية.

٢٣ - وبناء على طلب الرئيس كوندي، اقترح رئيس وزراء غينيا محمد سعيد فوفانا، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وضع إطار للمشاورات للأحزاب السياسية من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن التحضير للانتخابات التشريعية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، اشترطت الأحزاب المعارضة الرئيسية من أجل مشاركتها في المشاورات الإفراج عن المعتقلين بسبب مظاهرات

٢٧ أيلول/سبتمبر وتعليق جميع أنشطة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى حين التوصل إلى توافق للآراء بشأن طرائق تنظيم الانتخابات التشريعية.

٢٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، نظم فريق التيسير المعني بإطار المشاورات، الذي يرأسه ممثل عن المجلس الوطني الانتقالي، سلسلة من المشاورات غير الرسمية. ودعما لهذه المبادرة، شجع كل من ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بغينيا، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين، الحكومةَ وأحزاب المعارضة على مواصلة الحوار بغية التوصل إلى توافق للآراء بشأن التحضير للانتخابات.

٢٥ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الرئيس كوندي اجتماعا مع قادة أحزاب المعارضة الرئيسية والحزب الحاكم من أجل مناقشة التحضير للانتخابات. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر، منح الرئيس العفو لما مجموعه ٤٠ فردا اعتقلوا ووجهت تهم إليهم في ما يتصل بمظاهرة ٢٧ أيلول/سبتمبر. ولكن على الرغم من هذه التدابير، خلص التحالفان الرئيسيان للمعارضة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أن الحكومة تفتقر إلى الإرادة السياسية لتيسير الحوار بغية تنظيم انتخابات تشريعية ذات مصداقية.

العمليات الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية

السنغال

٢٦ - لعل مجلس الأمن يذكر أنه إثر حوادث العنف التي وقعت في ذلك البلد في حزيران/يونيه الماضي، التقى ممثلي الخاص بالرئيس عبد الله واد لتشجيعه على بذل قصارى جهده لتهيئة الظروف المؤاتية لتنظيم انتخابات سلمية وشفافة حدد موعدها في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. وأعرب أيضا عن أمله في أن يتجنب جميع أصحاب المصلحة القيام بأي عمل من شأنه تقويض الديمقراطية واستقرار البلد الطويل الأمد. ومنذ تلك الفترة، لم يتم الإبلاغ عن أي حادث عنف ولا يزال الوضع هادئا. غير أن حركة ٢٣ حزيران/يونيه التي تتألف من عدة أحزاب سياسية من المعارضة وبعض منظمات المجتمع المدني، تواصل الطعن في صلاحية ترشيح الرئيس واد الذي يعتزم الترشح في الانتخابات المقبلة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، لم يتوصل تحالف المعارضة ”بينو سيغيل السنغال“ (متحدون من أجل الدفع بالسنغال إلى الأمام) إلى توافق للآراء حول مرشح واحد لتمثيل المعارضة في الانتخابات.

مالي

٢٧ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، التقى ممثلي الخاص بالرئيس أمادو توماني توري للدعوة لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية شفافة وسلمية في نيسان/أبريل ٢٠١٢ تتوج بالتسليم السلس للسلطة مع ترسخ الديمقراطية في مالي. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت أحزاب سياسية ومجموعات من المجتمع المدني في مظاهرة للاحتجاج على استفتاء يتوقع إجراؤه في نيسان/أبريل ٢٠١٢، يُتوخى منه إدخال تعديلات على الدستور، بما في ذلك إنشاء مجلس للشيوخ.

غامبيا

٢٨ - أجريت الانتخابات الرئاسية في غامبيا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بيانا يشير إلى أنها لن تنشر بعثة لمراقبة الانتخابات لأنها ارتأت أن التحضير والبيئة السياسية غير مؤاتيين لتنظيم انتخابات شفافة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أن الرئيس الحالي يحيى جامح فاز بولاية رابعة على التوالي بحصوله على ٧٢ في المائة من الأصوات. وفي إعلان مشترك صدر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، طعنت أحزاب المعارضة في صحة النتائج. وقد اتفق فريق المراقبين من بلدان الكومنولث على أنه لم تكن هناك أية مخالفات كبيرة يوم الانتخابات، ولكنه أشار إلى الحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية لتعزيز الحوكمة في البلد ولتوفير ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الفترة التي تسبق الانتخابات في البلد. وانتقدت بعثة المراقبين التابعة للاتحاد الأفريقي الأجواء السائدة قبل الانتخابات ولا سيما انعدام المساواة في إمكانية استخدام وسائط الإعلام العام. ومع ذلك، وجدت أنه لم تكن هناك أعمال تخويف يوم الانتخاب وخلصت إلى أنه بالرغم من أوجه القصور، فإن النتائج تعكس حقا إرادة شعب غامبيا ذي السيادة. وأعربت منظمة التعاون الإسلامي، من جهتها، عن ارتياحها لأن عملية التصويت جرت عموما في ظروف تتسم بالحرية والنزاهة والشفافية.

منطقة الساحل

٢٩ - كان للنزاع الأخير في ليبيا، كما أشير إلى ذلك سابقا في هذا التقرير، تأثير عميق على البلدان المجاورة، ولا سيما في منطقة الساحل. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، حتى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عبر حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ مهاجر الحدود الليبية إلى البلدان المجاورة في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن هناك حوالي ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ١٢ عائد إلى النيجر ومالي على التوالي منذ بدء النزاع الليبي. ومن أجل

تقييم الآثار السياسية والإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية لهذه الهجرة الواسعة النطاق انطلاقا من ليبيا، زار ممثلي الخاص بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر في تشرين الأول/أكتوبر، حيث تشاور مع رؤساء الدول وكبار المسؤولين الحكوميين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرهم من الشركاء الدوليين. وشدد جميع المحاورين على أن الأزمة الليبية قد أفرزت تحديات أمنية وإنسانية واجتماعية – اقتصادية جديدة. وأشارت الحكومات في البلدان التي لديها أكبر عدد من العائدين أيضا إلى أنها تفتقد القدرة على التصدي لزيادة التحديات الأمنية، والإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية المرتبطة بعمليات العودة هذه.

٣٠ – وأعرب ممثلي الخاص في مناقشاته عن رغبة الأمم المتحدة في وضع نهج موحد خاص بمنطقة الساحل، ينطلق من الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف أفرقة الأمم المتحدة القطرية ويأخذ في الاعتبار تزايد التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية. وفي ضوء هذه الخلفية، قررت إيفاد بعثة تقييم إلى المنطقة، تقودها إدارة الشؤون السياسية ويشرف عليها ممثلي الخاص، بمشاركة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لوضع توصيات من أجل استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لاحتياجات المنطقة دون الإقليمية. ووافق ممثلو الاتحاد الأفريقي أيضا على المشاركة في هذه البعثة، التي زارت تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا في الفترة من ٧ إلى٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وستحال النتائج والتوصيات الرئيسية لبعثة التقييم إلى المجلس بعد اكتمال عمل البعثة.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٣١ – واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي يرأسها ممثلي الخاص، إحراز تقدم صوب تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٣٢ – وخلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة التي عقدت في ٢٢ تموز/يوليه في أبوجا، كررت الكاميرون ونيجيريا تأكيد عزمهما على إنجاز تعليم الحدود على الخرائط بحلول نهاية عام ٢٠١٢، مع السعي إلى وضع أعمدة تحديد الحدود بعد عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، وخلال حلقة عمل نظمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الفترة من ٨ إلى ٣١ آب/أغسطس، حول استخراج خط مستجمعات المياه في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، وذلك باستخدام النموذج الرقمي للتضاريس الأرضية، اتفق

الطرفان على ٩٩,٤ كيلومترا من خط الحدود، تغطي المسافة الكاملة لقسم من الحدود يشار إليه باسم جبال ألانتيكا. كما قدم المكتب الدعم لفريق الخبراء المستقلين، الذي كلفته اللجنة المختلطة بأن يعيّن بشكل نهائي الحدود في منطقة جبل توسو، وتعهدت الأطراف بقبول ذلك القرار. وجبل توسو، الذي لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق الجو، يغطي مسافة نحو ٤٠ كيلومترا من التضاريس الجبلية. وحتى الآن، اتفق الطرفان رسميا على أكثر من ١ ٧٠٠ كيلومتر من أصل ما يقدر بنحو ١ ٩٥٠ كيلومترا من خط الحدود.

٣٣ - وفيما يخص تدابير بناء الثقة، حدد فريق مشترك من الأمم المتحدة والحكومة أربعة مشاريع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الجانب الكاميروني من الحدود، ستشهد مزيدا من التطوير بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وأوساط المانحين. وأوفِدت في الفترة من ٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة إلى ولايات نهر كروس وأكوا ايبوم وأداواما في نيجيريا تهدف إلى تحديد مشاريع مماثلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الجانب النيجيري.

٣٤ - وقد تمت البعثة الثالثة عشرة لمراقبة الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي، في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك في سياق تنفيذ اتفاق غرينتري المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ولاحظت البعثة تحسنا كبيرا في الوضع العام في المنطقة، ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن العلاقات بين السلطات والسكان. ومع ذلك، أعرب السكان عن قلقهم بشأن تزايد المخاطر الأمنية الناجمة عن القرصنة واللصوصية، مما يستلزم تعزيز التعاون عبر الحدود بين قوات الأمن في كلا البلدين. وعلاوة على ذلك، لا يزال الحصول على مياه الشرب والرعاية الصحية غير متوافر، ولا سيما بالنسبة للنساء. وأخيرا شددت البعثة على ضرورة إصدار وثائق الجنسية لسكان باكاسي.

٣٥ - وعقدت لجنة المتابعة المكلفة برصد تنفيذ اتفاق غرينتري جلستها السابعة عشرة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في نيويورك، برئاسة ممثلي الخاص. وكررت الكاميرون ونيجيريا استعدادهما لمواصلة توطيد التعاون السلمي والعمل على تحسين المعايير الاجتماعية والاقتصادية.

٣٦ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، التقيت وبرفقتي ممثلي الخاص، مع رئيسيْ وفديْ الكاميرون ونيجيريا إلى اللجنة المختلطة ولجنة متابعة اتفاق غرينتري. وأعاد الطرفان تأكيد استعدادهما لحل القضايا العالقة المتصلة بحكم محكمة العدل الدولية بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وللعمل على تعزيز العلاقات التعاونية بين البلدين. وسيجري القيام بحملة لجمع الأموال

اللازمة لتنفيذ تدابير بناء الثقة بين الطرفين، يشترك فيها الفريقان القطريان التابعان للأمم المتحدة في كل من البلدين.

باء – تعزيز قدرات المنطقة دون الإقليمية على مواجهة تهديدات السلام والأمن العابرة للحدود والشاملة لعدة قطاعات، بما فيها القرصنة

الانتخابات والاستقرار

٣٧ – متابعةً للمؤتمر الإقليمي حول الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، الذي انعقد في برايا، الرأس الأخضر، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع المعهد الدولي للسلام اجتماع مائدة مستديرة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وناقش الاجتماع الذي حضره ممثلون عن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومندوبون من عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة وعاملون في الانتخابات، سبل تحسين سير العمليات الانتخابية وتقديم المساعدة الانتخابية الدولية من أجل منع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في غرب أفريقيا.

٣٨ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في غرب أفريقيا، بدعم من المكتب، حلقة نقاش حول دور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات، وذلك على هامش الدورة الخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، التي عقدت في بانجول في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأسفر النقاش عن اعتماد خارطة طريق لقيام منظمات المجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية بتنفيذ إعلان برايا. وتقوم هذه الشبكة حاليا، بالتعاون مع المنظمات الشريكة لها في المنطقة دون الإقليمية، بصياغة خطة عمل لضمان اتباع نهج متسق فيما بين منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا، للحيلولة دون عدم الاستقرار المتصل بالانتخابات.

إصلاح القطاع الأمني

٣٩ – في انتظار اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمشروع الإطار السياسي الإقليمي وخطة العمل حول إدارة القطاع الأمني، ركز المكتب على دعم جهود إصلاح القطاع الأمني في غينيا. واستجابة لطلب الرئيس كوندي دعما من الأمم المتحدة لتنسيق أنشطة إصلاح القطاع الأمني في البلاد، قررتُ إيفاد مستشار أقدم في شؤون إصلاح القطاع الأمني إلى غينيا للعمل على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة لإصلاح القطاع الأمني. وسيعمل المستشار وفريق الدعم التابع له في ظل سلطة ممثلي الخاص، وبالتنسيق الوثيق مع منسق الأمم المتحدة المقيم في غينيا.

٤٠ - ومنذ بدء عمل اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني التي أنشأها الرئيس كوندي في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وُضعت عدة آليات للمضي قدما في تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. واجتمعت لجنة استراتيجية يترأسها رئيس وزراء غينيا عدة مرات بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض خطط العمل الوطنية والقطاعية، ومشروع تعداد القوات المسلحة، وخطة التقاعد لحوالي ٣٠٠ ٤ موظف عسكري. وفي هذا الصدد، بدأ التعداد العسكري البيومتري في ٥ تشرين الأول/أكتوبر واختتم في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود

٤١ - واصل المكتب الدعوة إلى توفير الدعم السياسي الوطني والدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة دون الإقليمية. وبالتعاون مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة، قام المكتب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير مناقشات بشأن تحديد خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨/٢٠١١، التي تنتهي في كانون الأول/ديسمبر. وتركز الخطة على اتخاذ تدابير لمعالجة المشكلة المتزايدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ممثلي الخاص بإنشاء وتوطيد شراكات مع عدد من المؤسسات دعما لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في غرب أفريقيا. وعملا بالتوصيات التي أقرها المؤتمر الوزاري لمجموعة الثماني عن طرق نقل الكوكايين عبر المحيط الأطلسي، الذي عقد في باريس في ١٠ أيار/مايو، دعا المكتب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تعزيز الالتزام السياسي والعملي من جانب المجتمع الدولي خلال زيارة فريق دبلن إلى داكار في أيلول/سبتمبر.

٤٣ - وواصل المكتب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، العمل معا من أجل تنفيذ برنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وقرر أول اجتماع للجنة السياسات في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، الذي ترأسه ممثلي الخاص في داكار في ٢٠ حزيران/يونيه، إدراج غينيا في برنامج تلك المبادرة، وتعزيز المساعدة التقنية في أربعة بلدان رائدة بهدف تفعيل وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولئن كانت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في سيراليون قد شاركت بنجاح في تحقيقات دولية، فإن الوحدات الأخرى لمكافحة الجريمة

المنظمة عبر الوطنية ما زال ينبغي لها أن تحرز تقدما ملموسا لتصبح قادرة على أداء مهامها بالكامل.

٤٤ - وعقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية لبرنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في بيساو، وترأسه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وافتتحه المدير التنفيذي لذلك المكتب، يوري فيدوتوف، وممثلي الخاص. وشارك وفدان من كوت ديفوار وغينيا للمرة الأولى، وأعربا عن اعتزامهما المشاركة بشكل أنشط في البرنامج. وأتاحت اللجنة الاستشارية للبرنامج فرصة للوفود الوطنية لكوت ديفوار وغينيا وغينيا - بيساو وليبريا وسيراليون لتبادل الخبرات في مجال إقامة وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتعاون مع النظم القضائية، وتحسين تشريعات مكافحة المخدرات في ليبريا وسيراليون. وكررت اللجنة الاستشارية للبرنامج تأييدها لإنشاء لجنة تنفيذية لمشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا في كل بلد رائد.

القرصنة البحرية في خليج غينيا

٤٥ - استجابة لطلب صادر عن الرئيس بوني يايي، رئيس بنن، في ٢٧ تموز/يوليه للحصول على المساعدة من المجتمع الدولي في مكافحة تهديد القرصنة في خليج غينيا، سافر ممثلي الخاص إلى بنن لبحث هذه المسألة مع السلطات الوطنية. وقد طلبتُ عقب ذلك نشر بعثة تقييم إلى بنن وخليج غينيا في الفترة من ٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بغرض: (أ) مساعدة حكومة بنن على صياغة برنامج وطني متكامل للتصدي لقضيتيْ الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ؛ (ب) تقييم مدى خطر القرصنة في بنن؛ (ج) تحديد نطاق التهديد الذي تشكله القرصنة في منطقة خليج غينيا؛ (د) استكشاف الخيارات الممكنة لتحقيق التصدي الفعال من جانب الأمم المتحدة.

٤٦ - وشملت البعثة، التي تشارَك في قيادتها كل من إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وزارت البعثة بنن في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ونيجيريا في الفترة من ١٨ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وغابون في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وأنغولا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث التقت مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بمن فيهم الرئيس بوني يايي، والمسؤولين الحكوميين، وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلين لفريق الأمم المتحدة القطري. والتقت البعثة أيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نيجيريا، والجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في غابون، ولجنة خليج غينيا في أنغولا. وحسب ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٠١٨ (٢٠١١)، أعتزمُ أن أحيل استنتاجات البعثة وتوصياتها إلى مجلس الأمن عقب وضع الصيغة النهائية لتقرير البعثة.

جيم – تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتعميم مراعاة المنظور الإنساني وذلك بالاضطلاع بعدة مبادرات. ففي إطار خطة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، نظم المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، دورات تدريبية إقليمية عن الوساطة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تموز/يوليه في نيجيريا وفي الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر في السنغال، لفائدة ٣٢ من القيادات النسائية المنتمية إلى الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا. وستشكّل النساء اللائي شاركن في ذلك البرنامج التدريبي عنصرا من مجموعة يمكن أن تُستمد منها الخبرة لتستهدي بها مبادرات الوساطة الجارية أو المقبلة في منطقة غرب أفريقيا.

٤٨ – وفي الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر، نظّم المكتب، في باماكو، مالي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، مؤتمرا إقليميا عن الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان في غرب أفريقيا. وحضر المؤتمر وزراء العدل ورؤساء المحاكم العليا وممثلون عن لجان المصالحة الوطنية والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وموريتانيا ومحكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية. واعتمد المشاركون إعلان باماكو وإطارا استراتيجيا لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وتوطيد السلام والاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا. ويتضمن الإعلان سلسلة من التوصيات الرامية إلى تعزيز آليات العدالة وآليات تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها، وتدابير ترمي إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والإرهاب والقرصنة. ويدعو أيضا إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بقدر كبير لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

دال – التعاون بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٤٩ – في ضوء تنامي التحديات العابرة للحدود والشاملة لعدة قطاعات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بعدد من المبادرات المشتركة بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة للسلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذه المنطقة دون الإقليمية، ومع مفوضية حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وشملت تلك المبادرات أنشطة تتعلق بالأمن وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والشؤون الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية.

٥٠ – وبناء على طلبي، شرع المكتب في أنشطة ترمي إلى تنسيق إجراءات وجود الأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية بهدف دعم وضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي للتهديدات التي يشكلها المرتزقة ونقل الأسلحة وتحرك الجماعات المسلحة عبر الحدود والاتجار غير المشروع، فضلا عن تأثير تلك التهديدات على التنقل القسري للسكان. وفي ذلك السياق، أوفد ممثلي الخاص، في ١٩ أيلول/سبتمبر، فريقا تابعا للمكتب إلى أبيدجان لإجراء مناقشات أولية مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن تدابير التعاون المشترك الجارية لبعثتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار/بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووضع استراتيجية أمنية دون إقليمية. وفي وقت لاحق، قدم المكتب مجموعة من المقترحات عن هذه الاستراتيجية دون الإقليمية إلى قيادات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، لتنظر فيها وتبدي تعليقات عليها.

٥١ – وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلي الخاص الاجتماع التاسع لرؤساء وكالات الأمم المتحدة الإقليمية التي تتخذ مقار لها في دكار. وخلاله، اتفق المشاركون على العمل سويا على وضع استراتيجية دون إقليمية تكفل التصدي للتهديدات التي يشكلها المرتزقة ونقل الأسلحة وتحرك الجماعات المسلحة عبر الحدود والاتجار غير المشروع، فضلا عن تأثير تلك التهديدات على التنقل القسري للسكان. وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، تعهد المشاركون بالعمل سويا على مواءمة مبادرات كل منهم على نحو استراتيجي ومنسق من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة. وقرّروا أيضا إنشاء فريق عامل معني بمنطقة الساحل، برئاسة ممثلي الخاص، يكون مؤلفا أيضا من ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي.

٥٢ - وأتاحت مشاركة ممثلي الخاص في اجتماعات منسقّي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في غرب ووسط أفريقيا، وممثلي اليونيسيف في غرب ووسط أفريقيا ومديري المكاتب القطرية لبرنامج الأغذية العالمي لغرب ووسط أفريقيا، التي عُقدت في دكار في ٤ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، فرصة أخرى لتعزيز التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة بشأن التحديات الشاملة والعابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية.

٥٣ - وعقد ممثلي الخاص، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في دكار، الاجتماع الرفيع المستوى الثاني والعشرين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا. وحضر ممثّليّ الخاصّون لكل من غينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا هذا الاجتماع الذي استعرض الحالة في المنطقة دون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على الانتخابات التي أجريت في الآونة الأخيرة في ليبريا والانتخابات التشريعية المقبلة في كوت ديفوار وغينيا. وتعهّد ممثّليّ الخاصّون أيضا بزيادة تعاونهم، ولا سيما في وضع استراتيجية أمنية دون إقليمية لمكافحة التهديدات العابرة للحدود في اتحاد نهر مانو وفي ما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة الجارية على الصعيد الإقليمي، من قبيل برنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

٥٤ - وعقد ممثلي الخاصون لغرب ووسط أفريقيا مشاورتهم الأولى في داكار سعيا إلى تعزيز التعاون في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقتين دون الإقليميتين لأفريقيا. وتبادلوا وجهات النظر بشأن التهديدات العابرة للحدود التي تهم المنطقتين دون الإقليميتين، بما فيها انعدام الأمن في شريط الساحل - خاصة في أعقاب الأزمة الليبية - والقرصنة في خليج غينيا. وشددوا أيضا على أهمية تشجيع الأخذ بنهج إقليمي في منع نشوب النزاعات وبناء السلام عن طريق بناء قدرات المنظمات دون الإقليمية. وقام سعيد جنيت، بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، بتقديم إحاطة إلى زملائه بشأن التقدم المحرز في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المتصل بتعيين الحدود بين البلدين بشكل سلمي. واتفق الممثلون الخاصون على الاجتماع بانتظام لتيسير تبادل مستمر للمعلومات بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٥٥ - بالإضافة إلى الأنشطة المشتركة السالفة الذكر في هذا التقرير، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعدد من المبادرات المشتركة بغية زيادة تعزيز القدرات الإقليمية في ميادين من بينها إدارة النزاعات ومنع نشوبها.

٥٦ - وأثناء اجتماع رؤساء المؤسسات الأمنية لغرب أفريقيا، الذي عُقد يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه في أبوجا، أعلنت مفوضية الجماعة الاقتصادية أنها شرعت في عملية ترمي إلى وضع إطار دون إقليمي للتصدي للإرهاب بفعالية. وقد شارك المكتب في اجتماع الخبراء الحكوميين الذي نظمّته الجماعة الاقتصادية في باماكو في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض الاستراتيجية دون الإقليمية لمكافحة الإرهاب. ومن المتوقع أن يُعقد اجتماع ثان للخبراء قبل عرض الاستراتيجية على الاجتماع الوزاري للجماعة الاقتصادية كي يوافق عليها.

٥٧ - وتلبية للنداء الصادر عن مؤتمر القمة المصغّر للجماعة الاقتصادية الذي عُقد في أبوجا في ١٠ أيلول/سبتمبر، بحضور رؤساء حكومات بوركينا فاسو والسنغال وغانا وكوت ديفوار وليبريا ونيجيريا، توجّه ممثلي الخاص في بعثة إلى ليبريا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، برفقة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، السفير جيمس فيكتور غبيهو. واجتمع وفد الجماعة الاقتصادية/الأمم المتحدة المشترك بالسلطات الوطنية، بمن فيها الرئيسة جونسون سيرليف، لمناقشة الخطوات الكفيلة بالتغلب على التحديات الأمنية في المناطق الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار، تمهيدا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبرية المقررة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٨ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر، شارك المكتب مع ممثلي لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة في حلقة العمل التي نظمها في أديس أبابا برنامج الحدود المضطلع به في إطار الاتحاد الأفريقي. وانصب الاهتمام خلال تلك الحلقة على تعزيز التعاون بين الشركاء الإقليميين لمنع نشوب النزاعات من خلال الإدارة السليمة للحدود وتبادل المعارف والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من عمليات تعليم الحدود في أفريقيا.

٥٩ - ويومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، شارك المكتب في الاجتماع التاسع والعشرين هيئة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا. وتركز اهتمام الاجتماع على تنفيذ آلية الجماعة الاقتصادية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن. وتعهّد المشاركون بدعم عمليات إصلاح القطاع الأمني ووضع مدونات لقواعد سلوك القوات العسكرية والأمنية في بلدان كل منهم. وبالإضافة إلى ذلك، قرّروا إنشاء لجنة خاصة يُعهد إليها باستعراض استراتيجية الأمن البحري لمنطقة خليج غينيا قبل الاجتماع المقبل لرؤساء أركان الدفاع. وناقش الاجتماع أيضا المسائل المتصلة بتنظيم القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية وتدريبها.

٦٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب والجماعة الاقتصادية بذل جهودهما الرامية إلى كفالة إدماج الجهات الفاعلة المحلية في الهيكل الشامل للسلام والأمن في غرب أفريقيا. وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية، نظّم المكتب حلقة عمل في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في السنغال، حددت التحديات التي تعترض بناء السلام في غرب أفريقيا وأولوياته وتطرّقت إلى ضرورة وضع الآليات الرامية إلى التصدي لهذه التحديات.

٦١ - وسعيا إلى تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نظّم المكتب يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في دكار حلقة عمل لفائدة محلّلي مديرية الإنذار المبكر التابعة للجماعة الاقتصادية الموجودين في أبوجا، ترمي إلى تحسين مهاراتهم في مجال التحليل السياسي والإبلاغ. وستُنظّم في عام ٢٠١٢ حلقة عمل تدريبية للمتابعة عن التخطيط للطوارئ الإنسانية والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وذلك بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٦٢ - وشارك المكتب في اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة التابعة لاتحاد نهر مانو الذي عُقد في كوناكري في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الاجتماع، جرى استكمال البروتوكول الخامس عشر لاتحاد نهر مانو بشأن السلام والأمن فأصبح يتضمن إطارا تنفيذيا يرمي إلى تيسير تنظيم التداريب والدوريات المشتركة والتنسيق وتبادل المعلومات الأمنية بين الدول الأعضاء. وقد وّسع البروتوكول المنقّح أيضا نطاق ولاية اتحاد نهر مانو لينص على تهديدات أمنية ناشئة أخرى من قبيل القرصنة في خليج غينيا. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر ممثلي الخاص إلى غينيا لإلقاء كلمة في الجلسة الافتتاحية للاجتماع التشاوري الوزاري للاتحاد الذي حضره وزراء من سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا واعتُمد خلاله البروتوكول الخامس عشر للاتحاد بشأن السلام والأمن بصيغته المنقّحة. وبتلك المناسبة، تعهّد ممثّلي الخاص بأن تقدم الأمم المتحدة الدعم للجهود الجارية من أجل تنشيط الاتحاد، بطرق من بينها إطار التعاون الاستراتيجي للسلام والأمن بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

رابعا – الملاحظات والتوصيات

٦٣ – بالرغم من الحالة الأمنية الهشة في عدد من البلدان، انخفضت درجة النزاع المفتوح في غرب أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، يسرني أن ألاحظ أن أعمال وأنشطة المكتب وشركائه في منظومة الأمم المتحدة قد أسهمت إسهاما إيجابيا في ذلك. ولكن المنطقة دون الإقليمية لا تزال تواجه زيادة في التحديات الشاملة لعدة قطاعات والعابرة للحدود التي يمكن أن تقوض الاستقرار في المنطقة إذا لم يتم التصدي لها، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى هدر المكاسب التي تحققت في مجال توطيد السلام في السنوات القليلة الماضية. وسيواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع شركائه، بما فيهم الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة، لدعم المبادرات دون الإقليمية الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات والتحديات.

٦٤ – وإنني أثني على حكومة غينيا لجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في البلد. وإن إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وسلمية وفي إبانها من شأنه يكون إسهاما إضافيا في تعزيز عملية إحلال الديمقراطية في غينيا. لذلك من الأهمية بمكان أن يبدي الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة المرونة والنوايا الحسنة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق إجراء الانتخابات التشريعية وبناء ثقة الجماهير في الآليات والمؤسسات الانتخابية.

٦٥ – وعملية المصالحة الوطنية الناجحة من شأنها أيضا أن تشكل خطوة هامة صوب تعزيز الاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على النهوض بالمصالحة الوطنية. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما تاما بدعم حكومة غينيا في هذه المساعي.

٦٦ – وإنني مرتاح للتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، والذي يُعزى في معظمه إلى التزام البلدين بإتمام تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في عام ٢٠٠٢ وتعزيز الروابط الثنائية. وأحث الطرفين على احترام جدول الاجتماعات الذي حدداه لنفسيهما وعلى مواصلة العمل من أجل تقديم الدعم التقني والقانوني والمالي اللازم في الوقت المناسب بهدف التقدم في ترسيم خط الحدود. كما أشجع الطرفين على إنشاء هيكل إدارة جديد للمساعدة في تنسيق أعمال تعليم الحدود والإشراف عليها. وأود أن أكرر تأكيد دعم الأمم المتحدة الثابت لجهود البلدين الرامية إلى التغلب على جميع القضايا العالقة والانتهاء من ترسيم الحدود بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٦٧ – إن روح العمل كفريق التي تحلى بها كل من الشركاء الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتحديد تدابير بناء الثقة على طول خط الحدود بين الكاميرون ونيجيريا أمر مشجع جدا. وفي هذا الصدد، أحث حكومتي الكاميرون ونيجيريا على

الاستمرار في تواصلهما مع السكان المتأثرين من عملية تعليم الحدود بهدف مواصلة تعزيز العلاقات.

٦٨ - ويجب أن تستمر الجهود الإقليمية الرامية إلى الحيلولة دون نشوب العنف المرتبط بالانتخابات الذي ساهم في زعزعة الاستقرار في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وإنني متفائل، في هذا الصدد، إزاء المبادرات العديدة التي اتخذها أصحاب المصلحة في غرب أفريقيا، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، من أجل تنفيذ توصيات إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا. وسيكون من المهم على وجه الخصوص أن تبذل حكومات المنطقة كل جهد ممكن للحد من التوترات السياسية والعرقية والاجتماعية وتسعى جاهدة إلى اتباع سياسات الشمول والمصالحة الوطنية. وسيواصل المكتب دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

٦٩ - وفي الأشهر المقبلة، سيوطد المكتب علاقته التعاونية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وسائر الشركاء في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب وتعميم مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في العمليات الانتخابية وعمليات الحوكمة. وفي هذا الصدد، أهيب بالدول الأعضاء أن تنفذ إعلان برايا، وإعلان باماكو وإطارها الاستراتيجي.

٧٠ - ومن المرجح أن يظل أثر الأزمة الليبية يشكل، في الأشهر المقبلة، تحديا أمام الاستقرار في منطقة الساحل، مما يقتضي تدعيم التعاون فيما بين حكومات المنطقة. وسيستمر ممثلي الخاص وسائر أقسام منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم الفعلي لجهود التعاون الإقليمي الرامية إلى تلبية الاحتياجات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية لسكان المنطقة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الصلات المحتملة بين الجماعات الإرهابية النشطة في غرب أفريقيا وتدفق الأسلحة من ليبيا إلى البلدان المجاورة، أشجعُ بلدان المنطقة دون الإقليمية على الإسراع باعتماد وتنفيذ مشروع استراتيجية مكافحة الإرهاب وخطة التنفيذ الذي وضعته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأهيب أيضا بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية أن تستجيب بسخاء لنداءات الدعم الصادرة عن بلدان الساحل التي هي بحاجة إلى بناء القدرات وإلى الأموال من أجل التصدي إلى المخاطر التي تهدد الاستقرار.

٧١ - وتظل الجريمة المنظمة عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، خطرا رئيسيا آخر يهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا. لذلك، أشجع بلدان المنطقة دون الإقليمية على مواصلة الأخذ بتدابير مكافحة هذه الآفة عن طريق تنفيذ البرامج الجارية، ولا سيما خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مكافحة

الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. وأهيب بالشركاء الدوليين أن يقدموا الدعم المالي لهذه البرامج.

٧٢ - وستتطلب زيادة القرصنة البحرية في خليج غينيا جهدا متضافرا من جانب بلدان ومنظمات المنطقة إلى جانب دعم لوجستي ودبلوماسي ومالي وتقني من المجتمع الدولي.

٧٣ - وفي الختام، أود أن أُعرب عن تقديري لحكومات بلدان غرب أفريقيا، وللاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، وكذلك لسائر المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية، لتعاونها الوثيق مع المكتب. كما أود أن أعرب عن امتناني لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة النشطة في غرب أفريقيا، ومنها رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام والمكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية وغيرها من الهيئات ذات الصلة على دعمها للمكتب وتعاونها معه. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، سعيد جنيت، وموظفي المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على جهودهم الدؤوبة من أجل النهوض بالسلام والأمن في غرب أفريقيا.